تقـــديم

معاً وبكم يستمر التواصل والعطاء لقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة من خلال مركز الدراسات والبحوث البيئية بإصدار العدد " التاسع والثلاثين " من مجلة أسيوط للدراسات البيئية " مع بزوغ عام ميلادي جديد ، نرجو الله أن يكون عام خير وسعادة على شعب مصرنا الحبيبة والأمة العربية بأسرها، ولا شك أن هذا العمل مع انتظام صدور أعداده وتنوع وثراء موضوعاته وثقة الباحثين والدارسين والمهتمين بالبيئة ومشاكلها ورغبتهم فى النشر بالمجلة ، لهو خير دليل على نجاح العمل والرغبة الشديدة للنهوض والارتقاء بالبيئة محلياً وعربياً .

مما لا شك فيه أن التنمية المستدامة تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع البشر والكائنات الحية دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، إلا أن هناك تحديات عظيمة تواجهها التنمية المستدامة وهي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

وتهدف الاستدامة الاقتصادية للمياه فى التنمية المستدامة إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وفى الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجيه.

وفى الزراعة تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي . وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

وفى الصحة تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

وتهدف الاستدامة الاقتصادية فى المأوى والخدمات إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية. أما الدخل فتهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

وفي هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللا متناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كتعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا

المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة. و تحسين أداء المؤسسات مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

وما نقدمه اليوم في هذه المقالات ما هو إلا ترجمة لاهتماماتنا بقضايا البيئة وعرض لبعض نماذج من إبداعات الزملاء أملاً في نشر الثقافة البيئية ، ونافذة من المتخصصين والباحثين والدارسين لنشر أبحاثهم ومقالاتهم ونقل إبداعاتهم وتعظيم الفائدة المرجوة من تلك الدراسات . فتحية إعزاز وتقدير إلى كل العلماء المخلصين الذي ساهموا معنا فى هذا العمل .

رئيس الجامعة
ورئيس التحرير

أ.د/محمد عبد السميع عيد

كلمة التحرير

استمراراً لمسيرة العطاء نحو نشر الثقافة البيئية في ربوع مصرنا الحبيبة بين أبنائها سيظل مركز الدراسات والبحوث البيئية كوحدة هامة من قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة منارة للتثقيف والعمل البيئي الذي يؤدي واجبه المنوط به في كل مكان ليتعدى حدود مصر والعديد من الدول العربية الشقيقة، وذلك من منطلق التزامه بأهمية غرس المبادئ التي من شأنها الحفاظ على الصناعة الربانية التي حبا الله بها كونه والأمانات التي كلف بها خلقه، فكانت مقالات مجلتنا أسيوط للدراسات البيئية مستمرة .

وها نحن اليوم نضع العدد التاسع والثلاثون بين أيديكم، وبه العديد من المقالات المتنوعة فالمقال الأول يحدثنا عن : " الطيور البرية والمهاجرة **" ، ويجئ الاهتمام بدراسة الطيور البرية والمهاجرة مع انتشار أمراض الدواجن شديدة الضراوة والتي من المحتمل أن تكون الطيور البرية مصدراً لانتشارها حيث يمكن للطيور البرية والمهاجرة أن تكون مصدراً للخطر لما تحمله في أجسامها من المسببات المرضية وانتقالها من مكان إلى آخر . حول هذا الموضوع وأهميته يحدثنا هذا المقال .**

وعن مخاطر الجراد يحدثنا المقال الثاني " مخاطر الجراد الصحراوي – الحقيقة والخيال **" ومن المعروف أن الجراد يتميز بمقدرته على التغير في كل من الشكل واللون والسلوك – حيث أن للجراد المقدرة على التغير من الصورة المنعزلة أو المفردة إلى الصورة المتجمعة وذلك تحت ظروف مناخية وبيئية خاصة،وقد تناولت هذه الدراسة بعض الإحصائيات الناجمة عن مخاطر الصورة المتجمعة للجراد الصحراوي والتي تعتبر بعيدة كل البعد عن أي تصور بل إنها في حقيقة الأمر تعتبر درباً من الخيال. كما اشتملت الدراسة على أهم وأبرز هجمات أسراب الجراد الصحراوي التي تعرضت لها مصر.**

تستخدم المحليات الطبيعية والصناعية كبدائل للسكر في إنتاج بعض المشروبات والمنتجات الغذائية لتميزها بقوة تحليه عالية مع انخفاض الطاقة الناتجة معها كالدبس والعسل والمولاس والجلوكوز وغيرها الكثير والمفيد لمرضى السكر ، وعن قيمها التغذوية يحدثنا المقال الثاني عن " القيمة التغذوية والصحية للمحليات الطبيعية والصناعية المستخدمة كبدائل للسكر (الجزء الثاني) **" .**

يعتبر طائر النعام أضخم طائر معاصر على وجه الكرة الأرضية وينتمي لمجموعة الطيور التي لا تستطيع الطيران ولكنها مشهورة بسرعتها الفائقة في الجري وسماه العرب بالطائر الجمل نظرا لضخامة جسمه وطول عنقه وقدرته على العيش فى المناطق الصحراوية وشبة الصحراوية، والنعام طائر رعوي بالدرجة الأولى لذلك يندرك تحت فصيلة أكلات العشب وليس من الطيور الجارحة . وعن صناعة وتربية وإنتاج النعام والاهتمام بالريش ثم بالجلود واللحوم وما بها من مميزات يحدثنا المقال الرابع " مستقبل النعام في جمهورية مصر العربية **" .**

قد يبدو غريباً للوهلة الأولى الحديث عن الاقتصاد الأخضر في الأوضاع غير المستقرة التي تمر بها المنطقة، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، لكن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد في نقل العالم العربي إلى اتجاه جديد في التنمية

يضمن الاستدامة والاستقرار في البيئة ، من تخفيف الفقر والبطالة، إلى تحقيق أمن غذائي، إلى توزيع أكثر عدالة للدخل، هذا ما يحدثنا عنه القال الخامس " الاقتصاد البيئي " الاقتصاد الأخضر ".

وعن "تطبيق نظم السلامة والصحة المهنية فى صناعة الأعلاف" **يحدثنا المقال السادس ، والذي يتناول فيه الباحث صناعة الأعلاف فى مصر خلال الخمسين عاماً الماضية بمراحلها المختلفة ، هذا وقد أدى التهافت على كسب بذرة القطن وكثرة الطلب عليه كواحد من الأعلاف الهامة مع قلة الكميات المنتجة منه إلى ارتفاع سعره وخلق سوق سوداء لتداوله ، مما دفع الدولة بوضع نظام لتوزيعه على التجار والمربين والجمعيات التعاونية ومصانع الأعلاف ، والثير والكثير من المعلومات سوف يتناولها هذا المقال .**

نسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما علمنا ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ولخدمة أبناء وطننا العظيم ، كما نرجو الله أن تسهم هذه المقالات إسهاماً بناءً فى زيادة الوعي البيئي وأن تنفذ إلى وجدان قراء هذه المجلة .

سكرتير التحرير

أ.د / ثابت عبد المنعم إبراهيم